



صوت الجنوب نيوز. 2006-10-26 / لطفى شطارة

عندما تساءلت في مقالتي الأخير " ماذا لو مات الرئيس ؟ " بعد أن وضع الرئيس علي عبد الله صالح من نفسه ضماناً لبقاء اليمن وشعبه في الوجود ، وصلتني ولأول مرة رسائل شتم وتخوين عبر بريدي الإلكتروني ، والسبب لأني ذكرت الرئيس بالموت وماذا سنفعل لو حصل ذلك له في أية لحظة .. الذين أرسلوا هذه الرسائل بالتأكيد مستفيدين من بقاء الرئيس حيا وفي السلطة فقط ، لم يناقشوا فحوى الموضوع ، ولم يكذبوا الأدلة التي سردتها لاستشراء الفساد ، او نماذج المشاريع التي قلت أنها دلائل لتبديد ثروة شعب .. بل أن أحدهم اتهمني بأني " كلب " أنبح ضد قافلة الرئيس " : نصها هذا برسالة آخر قارئ لي بعث المقابل في ..عاما 28 منذ " المتأهية " تر يد المصدق ما عدنا نتحمل العيش في بدل اسمه اليمن أصبح مجرد مقبرة لأهله فقط ، "فساد عارم ازكم الأنوف وسلطة عصابة تهبر المال العام " وتتسلط على الشعب بأمواله " .. ما ورد في الرسالتين دفعني إلى كتابة هذا المقال .

لقد أثبتت 28 عاما من حكم الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه " المؤتمر الشعبي العام " لليمن أنه لم يحقق إلا الإخفاق ، ولم يجني إلا الفضل الدريع في إحداث أي نمو حقيقي للاقتصاد في البلاد رغم الفرص الكثيرة التي أتاحت له ، ومن يكابر أو يكذب ما أطرحه عليه الرجوع إلى المشاريع في اليمن الذي وصل معدل الفقر بين السكان إلى حد خطير ومقلق مع انهيار واضح للعملة وغياب استثمارات حقيقية لتقليص معدلات البطالة التي تشكل قبلة موقوتة ستنفجر يوما ما في وجه النظام إذا لم يقبل حلولا لنزع فتيل انفجارها .. بل أن الوضع يذخر بكارثة على المدى المنظور إذا ترك الحبل على الغارب لهذا النظام الذي فقد مقومات بقاؤه ، فالفوز بالانتخابات على الطريقة "المؤتمرية " في اليمن لا يعني بالضرورة أن الشعب ملتف حول قيادته أو سياسات الحزب الذي لم ينتج إلا الفضل ، ومن يريد التأكد من حالة المقلق التي يعيشها النظام الحاكم في اليمن عليه التركيز على

خطابات رئيسه " علي عبد الله صالح " الأخيرة ومدى ركونه وتشبثه بالمنتجات التي سيخرج بها مؤتمر لندن للدول المانحة .. و تعليق الرئيس كل آماله على مؤتمر المانحين لمواجهة الوضع الخطير الذي صنعه بيده في اليمن أكبر دليل على فشل سنوات حكمه في الـ 28 عاما الماضية ، واستمرارية بقاؤه في السبع السنوات القادمة أضحى مرهونا بما سيسفر عنه مؤتمر لندن للمانحين ، ولعل المهث وراء استجداء الخليجيين ماليا وسياسيا يعني القبول بشروطهم ، ودولة بحجم اليمن حباها الله بثروة في باطنها وبحارها ومناخها وطبيعتها الخلابة وتاريخها العريق تتحول إلى دولة متسولة ، يؤكد أن اليمن أكبر ممن يحكمها ألدان ، وأعرق وأغنى من جميع دول الخليج مجتمعة إذا وجد للعقل فرصة لاستنهاض كل الطاقات في اليمن عوضا عن سياسة إفقار الشعب والتسول العالمي من أجل البقاء في السلطة .. ووصول رئيس دولة بعد هذه الفترة الطويلة من الحكم إلى الاستنجاد بأموال جيرانه وابتزازهم بترحيل كل مشاكل اليمن من فقر وبطالة وإرهاب وتهريب سلاح وأطفال للتسول إلى أراضيهم إذا لم يساعده في الخروج من المأزق الذي يواجهه ، هو إعلان صريح بالفضل ، بل وتذكرني محاولة الابتزاز اليمنية هذه بالطريقة نفسها التي أبتز فيها طاغية العراق السابق صدام حسين جيرانه الخليجيين بأنه " حامي البوابة الشرقية ، طهران في الحكم إلى الخميني الله آية مجيء بعد الإيراني المد من " فنهب أموالهم بقوة جيشه ورعب نظامه ، في الوقت الذي يستخدم النظام في اليمن ضعفه الداخلي ومشاكل الفقر والبطالة والإرهاب وتهريب السلاح كورقة قوة لابتزاز الجيران .

يبدو أن اليمن والوضع الصعب الذي وصل إليه الشعب في ظل حكم فردي فاسد " الرئيس علي عبد الله صالح " ومجموعة من المطبلين " المؤتمر الشعبي العام " جعله أمام خيار وحيد ، وهو القبول بفرض " الوصاية " لتنفيذ ما قد يخرج به مؤتمر لندن للدول المانحة والضامنة ، وخيار كهذا هو مطلب سيقبله الشارع اليمني بترحاب ، وهو الذي شاهد

وعانى من ضياع المليارات من القروض والمساعدات التي ذهبت من صناديق الدول والمنظمات المانحة إلى جيوب شلة من الممتنفيين الذين استولوا على المناقصات والمتهموا القروض ، كما أن " فرض الوصاية " على تنفيذ المساعدات ومراقبتها من قبل الدول المانحة والضامنة ، يجب أن تكون شرطاً أساسياً إذا كان الهدف من مؤتمر لندن إنقاذ الشعب اليمني وليس النظام ، الذي وباعتقادي سيقبل بأية شروط بعد أن أصبح في موقف ضعيف ولما يملك خيارات بديلة للتفاوض ، وكل ما يقوم به نظام الرئيس صالح أذان هو الدفاع عن بقاؤه فقط ، لأن رفضه لخيار " الوصاية " يعني بداية قية لانتهائه السريع .

وما يجعلني أدعو إلى " فرض الوصاية " على المشاريع والمساعدات وحتى إدارة المناقصات لتنفيذ برنامج الخطة الخماسية المزمع مناقشتها في مؤتمر لندن ، هو أن النظام الذي أوصل البلد إلى مؤتمر عالمي للاستجداء بسبب استفحال الفساد وصعوبة تصديق أن من لا ذمة له سيشرع وسيطبق قانوننا للذمة .. أو أن النظام الذي أطلق العنان للمتنفيين لنهب كل مؤسسات ومصانع الجنوب بعد حرب 94 ، ونفر بالمستثمرين عرباً وأجانب من مشاريع المخصصة ، أو في الفوز بمناقصات ذرية رغم العروض الكبيرة التي قدموها كما حدث مع شركة : كيه جي ال " الكويتية التي دفعت مبلغاً يقترب من المليار دولار لإدارة ميناء عدن ، أو شركة " الكون ومنحت عليها الكذب جرى دولار مليون 160 إلى يصل عرضاً قدمت التي " مناقصة الهاتف النقال لشركة أخرى تتنافس حصتها مع الممتنفيين في السلطة .

للأسف فقد أتاحت للنظام في اليمن فرص كثيرة للمشاركة في بناء اقتصاد مؤسسي قوي ونهضة تنموية غير عادية عبر برامج شراكة بين اليمن والبنك الدولي ، والاتحاد الأوربي ، ولعل أكثرها مباشرة وجدية كانت بين اليمن والمملكة المتحدة .

ففي عام 1997 وصل الرئيس علي عبد الله صالح إلى المملكة المتحدة في أول

زيارة رسمية لرئيس اليمن الى بريطانيا ، ووفقا للإعلام اليمني حملت عنوان
 لتغطية صحافيا مرافقا حينها كنت ، " بريطانيا مع المشاركة "
 زيارة الرئيس التاريخية تلك ، للصحيفة التي كنت أعمل فيها وقتذاك "
 المشرق الأوسط " .. وكان كل من في الوفد المرافق للرئيس من
 مسئولين ورجال أعمال وعدد كبير من الصحفيين الذين تعرفت عليهم
 لأول مرة هنا في لندن مجتمعين بأن اليمن التي خرجت من حرب عام 1994
 بين الشمال والجنوب ، على أعتاب مرحلة جديدة من التغيير في سياستها مع
 العالم ، وانطلاقا من لندن العاصمة المحورية والأساسية لأية دولة شرق
 أوسطية تريد بالفعل الدخول في علاقات بناء صحيحة وتعاون اقتصادي
 واسع مع جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .
 فتحت بريطانيا للرئيس علي عبد الله صالح كل أبوابها، بدء من 10 داوننغ
 ستريت حيث أستقبله رئيس الوزراء توني بلير ، و مرورا بقصر باكنجهام
 الذي استقبلت فيه ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية الرئيس صالح وعدد من
 الوزراء المرافقين له ، و إنتهاءا بحفل الغذاء الذي أقامه جورج روبتسون
 وزير الدفاع البريطاني وقتذاك للرئيس صالح ، وقيام وزيرة التجارة
 والمتعاون الخارجي مارجريت بيكيت حينها " و وزيرة الخارجية
 البريطانية حاليا " بإجراء سلسلة لقاءات مع الرئيس شخصيا في مقر
 إقامته في فندق كلاريدج الفخم في قلب العاصمة لندن ، لبحث تفاصيل
 التعاون الاقتصادي المزمع إقامته بين البلدين .
 في أحد أجنحة ذلك فندق كلاريدج □ استقبلني وزير الخارجية اليمني
 وقتذاك عبد المقادر باجمال وأجريت معه لقاءا صحافيا أعلن من خلاله أن
 اليمن في طريقها لتأسيس علاقة شراكة واسعة مع بريطانيا ، وعندما طلبت
 منه توضيح معنى كلمة " شراكة " ، أكد باجمال بأن اليمن لا يريد
 من الشركات البريطانية أن تكون مقاولة في بناء مشاريع التي تتم بقروض ،
 بل مالكة لها لتأسيس علاقات أقوى بين البلدين ، وأن اليمن من جانبه
 سيقدم كل " التسهيلات والضمانات المطلوبة " لتأمين هذه

المشاركة وجذب الشركات البريطانية إلى اليمن .. هذه عبارات وزير الخارجية اليمني الأسبق ورئيس الوزراء الحالي "عبد المقادر باجمال" فيها ضمانات وتسهيلات .. واليوم يردد نفس العبارات للدول المانحة والضامنة ، ولكن السؤال أين هي الشركات البريطانية في اليمن اليوم وبعد مرور 9 سنوات على تصريحات باجمال تلك وتأكيداتها من جانب الرئيس ؟ ، وأين هي ، وقتذاك باجمال و الرئيس بها "لعل " المتي " المشاركة " أليست هذه الحقيقة تأكيد على أن النظام في اليمن يمارس تضليلا على العالم ؟ ، حيث يقدم كل الوعود عندما تعترضه أزمة ، واليوم يقدم نفس الوعود ونفس المشعارات ولكن للمانحين الخليجيين والضامنين الأوروبيين والصناديق الدولية .

بدا الرئيس علي عبد الله صالح إثناء زيارته تلك متفائلا عبر لقاءاته مع وسائل الإعلام العربية التي أجرت معه أحاديث صحافية ، بل سعى إلى استخدام تلك الزيارة لتلميع صورته بعد حرب 94 من خلال تأكيدته لوسائل الإعلام أن اليمن وبعد القضاء على "الانفصاليين" سيعمها الخير وستفتح أبوابها أمام كل الشركات الأوروبية والبريطانية تحديدا ، بعد أن ذهب من يعيق ذلك كما قال ، ويقصد بمن اسمهم بالانفصاليين .. إلا أن تسع سنوات مرت على تصريحات الرئيس تلك، و 12 سنة على انتهاء الحرب فأين الشركات وأين المشاركة والاستثمارات البريطانية والأوروبية ؟ .

في عام 2004 وبعد مرور 7 سنوات على تلك الزيارة التي أقامت اليمن الدنيا فيها ولم تقعدتها بفرقعات ذارية تصريحات وخطابات المسؤولين اليمنيين ببدعة "المشاركة" بين البلدين ، عاد الرئيس علي عبد الله صالح ثانية إلى زيارة بريطانيا ، ومن حسن حظي كنت أيضا مرافقا صحافيا لتغطية الزيارة للصحيفة نفسها "الشرق الأوسط" حيث مقرها الرئيسي لندن ، لاقف شاهدا بين الزيارتين وإخفاق النظام في اليمن من الاستفادة منهما.

في الزيارة الثانية بدا البريطانيون أكثر فتورا ولما مبالاة بأهمية وجود رئيس

دولة على أراضيههم ويقوم بزيارة عمل لها ، فأغلقت إمام الرئيس علي عبد الله صالح أبواب مقر رئيس الحكومة 10 داوونغ ستريت في وسط لندن ، ليقطع بالسيارة مسافة ساعة من الزمن للقاء رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في مقره الصيفي بمنطقة "تشيكرز"؛ قرب مدينة أكسفورد ، وأختصر اللقاء بين الرجلين لأقل من 25 دقيقة تركزت جميعها حول نقطة واحدة وهي مطالبة اليمن بالالتزام بتعهداته بمكافحة الإرهاب ، خاصة وأن سمعة اليمن دوليا قد تشوهت بين الزيارتين الأولى والثانية ، من شريك اقتصادي وتجاري جديد مع الغرب ، إلى ملاذ آمن للإرهابيين بسبب ضرب المدمرة الأمريكية "كول"؛ في ميناء عدن في أكتوبر 2000 ولحقها العمل الإرهابي الذي أهدف ضرب الناقل الفرنسية "ليمبورج"؛ في سواحل حضرموت .. ولعل المفارقة بين الزيارتين التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح إلى بريطانيا في أن الأولى استمع البريطانيون لرغبة وعودة الرئيس في الانفتاح الاقتصادي على الغرب ، وفي الثانية جاء صالح لسمع من البريطانيون ما يجب عليه عمله كرجل عسكري لمكافحة الإرهاب ، ولم يعد يثقون به كرئيس دولة بعد نكته للعودة التي قطعها في زيارته الأولى قبل 7 سنوات .. وربما يعود ذلك لكون البريطانيون اعتبروا أن النظام في اليمن غير جاد وغير مسئول أيضا .. غير جاد لأنه أضع على نفسه وشعبه سبع سنوات في كذبة بدأها بمصطلح "المشاركة"؛ هو أكبر من أن تلتزم به دولة تدار بمزاج رجل واحد ووزراء لا رأي لهم ولما موقف ، ولما يجيدون إلا ترديد عبارة "حفظه الله"؛ .. نظام غير مسئول لأنه أضع على شعبه فرصا حقيقية من النهوض الاقتصادي والتنموي الذي كان سيبرز عبر "المشاركة"؛ والانفتاح التجاري اللامحدود بين البلدين ، وربما جنب اليمن تلك الحوادث ، وتؤكد للبريطانيين أن النظام في اليمن مهووس بالكذب ويتنفس عبر القروض ولما يستطيع العيش إلا عبر طلب المساعدات .

ولذا فبعد أن فقد الرئيس علي عبد الله صالح كل فرص المشاركة التي طلبها

هو من الغرب والصناديق والمنظمات الدولية ، لم يبقى عليه إلا أن يقبل في المضامنة المانحة الدول قبل من فرضها يجب التي "الموصاية" مؤتمر لندن الشهر المقبل إذا كان الهدف من المؤتمر بالفعل إنقاذ الشعب اليمني لنا النظام الفاسد الذي أوصل البلاد إلى حافة الانهيار .. ففي لندن التي اقترح الرئيس صالح منها "الشراكة" وفشل .. ستفرض عليه "الموصاية" وسيقبل .

Lutfi_shatara@yahoo.co.uk

صحافي وكاتب بريطاني - يماني مقيم في لندن